

1- المقدمة

أن عملية التحليل المالي هي عبارة عن تفسير مدلولات البيانات والمؤشرات الواردة في الحسابات الختامية والميزانية العمومية والعلاقة فيما بينها وذلك لأعطاء صورة عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة النشاط خلال مدة زمنية محددة (سنة مالية) بما يلبي حاجة المستفيدين من خلال إستخراج بيانات إقتصادية محددة عن الإنتاج والأستخدامات الوسيطة والقيمة المضافة والموجودات والمطلوبات للوحدة الاقتصادية وللأنشطة ولمجموع القطاع وأستخراج بعض المؤشرات الاقتصادية عن الوضع المالي ونتيجة النشاط مع ملاحظة أن المؤشرات المالية لايمكن حصرها في أطار معين وإنما يمكن إستخراج المؤشرات بشكل غير محدود وحسب حاجة الجهة المستفيدة وفي تقريرنا هذا تم أستخراج أهم المؤشرات التي تبين الوضع المالي لكل وحدة إقتصادية ولمجموع النشاط .

تعتبر الحسابات الختامية والميزانية العمومية والكشوفات الملحقة بها والتي تعدها الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنشطتها المصدر الوحيد للبيانات المالية التي تستخدم لأغراض إجراء الدراسات المختلفة وأعداد تقارير التحليل المالي أذ أنها تبين المركز المالي ونتيجة النشاط خلال مدة زمنية عبارة عن سنة مالية تبدأ بتاريخ 1/1 وتنتهي في 12/31 من كل سنة.

أن مهمة التحليل المالي تقع على عاتق الجهاز المركزي للإحصاء من خلال شعبة التحليل المالي التابعة لمديرية الحسابات القومية حيث تقوم تلك الشعبة بأصدار ثمانية تقارير سنوية عن الأنشطة الاقتصادية ومن ضمن تلك الأنشطة النشاط المالي وتم إصدار عدة تقارير سابقة عن المؤشرات المالية التحليلية للأنشطة الاقتصادية المختلفة بضمنها النشاط المالي للقطاع العام والخاص للمدة 1970- 2019 وهذا التقرير هو تكملة للتقارير السابقة عن النشاط المالي للقطاعين العام والخاص .

وأخيرا نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم البيانات والمؤشرات للجهات ذات العلاقة التي تساعد على إنجاز مهامها بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لبلدنا العزيز .

المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير:

تعتبر الحسابات الختامية والميزانيات العمومية التي تصدرها الشركات المصدر الوحيد للبيانات اللازمة لإعداد التقرير فهي بيانات مالية فعلية ومصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية ومراقبي الحسابات وذات درجة عالية من الدقة والموثوقية.

يتم تحليل البيانات المالية لكل شركة من خلال إستمارتين الأولى تتضمن معلومات رقمية عن الموجودات والمطلوبات والإيرادات والتفقات واستخراج القيمة المضافة والثانية تتضمن استخراج اهم النسب والمؤشرات لكل شركة استنادا الى بيانات الاستمارة الأولى لأغراض التقييم المالي والاقتصادي لأداء الشركة مع ملاحظة النقاط (...). تعني عدم امكانية القسمة على صفر أينما وردت في التقرير.

1. مؤشر إنتاجية الدينار من الأجور: هو عبارة عن عائد الدينار الواحد المدفوع كتعويضات للمشتغلين من قيمة الإنتاج الكلي بسعر المنتج حيث أن:
مؤشر إنتاجية الدينار من الأجور = الإنتاج الكلي بسعر المنتج/تعويضات المشتغلين.
2. إنتاجية رأس المال الثابت: هو عبارة عن ما يولده الدينار المستثمر في الأصول الثابتة من قيمة الإنتاج الكلي بسعر المنتج حيث أن:
إنتاجية رأس المال الثابت = الإنتاج الكلي بسعر المنتج/إجمالي الموجودات الثابتة.
3. نسبة التداول: هي عبارة عن قدرة المنشأة على الإيفاء بالتزاماتها المتداولة عند الطلب حيث أن:
نسبة التداول = الإنتاج الكلي بسعر المنتج/الخصوم المتداولة.
4. نسبة السيولة السريعة: هي عبارة عن قدرة المنشأة على الإيفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السائلة حيث أن:
نسبة التداول = رأس المال العامل (الموجودات المتداولة)/الودائع والخصوم المتداولة الأخرى.
5. نسبة عائد الاستثمار: هو مؤشر يعبر عن عائد الدينار الواحد المستثمر في رأس المال المستخدم من الأرباح المتحققة الصافية وهو مؤشر يدل على كفاءة إدارة مالك المشروع حيث أن:
نسبة عائد الاستثمار = صافي الربح أو الخسارة/رأس المال المستخدم x 100%
6. نسبة الإقتراض إلى مجموع الموجودات: هو مؤشر يبين حجم مساهمة القروض في تمويل المشروع فأرتفاع النسبة يعني أن نسبة كبيرة من رأس مال المشروع يمول عن طريق القروض وأن مساهمة رأس مال المالكين قليلة والعكس صحيح حيث أن:
نسبة الإقتراض إلى مجموع الموجودات = مجموع القروض المستلمة/مجموع الموجودات x 100%.
7. معامل رأس المال: هو عبارة عن ما يولده إستثمار دينار واحد من رأس المال المتاح من قيمة مضافة خلال فترة زمنية معينة حيث أن:
معامل رأس المال = رأس المال المتاح/القيمة المضافة الإجمالية بالكلفة.
8. نسبة مساهمة صافي الربح في تكوين القيمة المضافة: هي عبارة عن مساهمة صافي الربح في تكوين القيمة المضافة بالكلفة حيث أن:
نسبة مساهمة صافي الربح في تكوين القيمة المضافة = صافي الربح أو الخسارة/القيمة المضافة الصافية بالكلفة.
9. نسبة مساهمة التمويل الذاتي في الإستثمارات الحالية والمستقبلية: هي عبارة عن نسبة مساهمة حقوق الملكية في تمويل الموجودات حيث أن:
نسبة مساهمة التمويل الذاتي في الإستثمارات الحالية والمستقبلية = حقوق الملكية/مجموع الموجودات x 100%.
10. معدل نصيب رأس المال من العائد المتحقق: هو عبارة عن عائد رأس المال المدفوع في المشروع من صافي الربح المتحقق خلال السنة حيث أن:
معدل نصيب رأس المال من العائد المتحقق = صافي الربح أو الخسارة/رأس المال المدفوع
11. نسبة الودائع إلى رأس المال المدفوع: هي عبارة عن قياس حجم الودائع مقارنة برأس المال المدفوع حيث أن:
نسبة الودائع إلى رأس المال المدفوع = (الودائع الثابتة + ودائع التوفير + الودائع الجارية)/رأس المال المدفوع.
12. إنتاجية رأس المال الثابت: هي عبارة عن مساهمة رأس المال الثابت في تكوين رأس المال الثابت حيث أن:
إنتاجية رأس المال الثابت = الإنتاج الكلي بسعر المنتج/إجمالي الأصول الثابتة.

13. معدل العائد على الإستثمار: هي عبارة عن مساهمة رأس المال المستخدم في تكوين صافي الربح حيث أن:
معدل العائد على الإستثمار = صافي الربح أو الخسارة / رأس المال المستخدم.
14. صافي الربح إلى المبيعات: هي عبارة عن نسبة مساهمة المبيعات في تكوين صافي الربح حيث أن:
صافي الربح إلى المبيعات = صافي الربح أو الخسارة / قيمة الإنتاج الكلي بسعر السوق $100\% \times$.
15. نسبة الإيرادات إلى رأس المال المستثمر: هي عبارة عن مساهمة رأس المال المستخدم في تحقيق الإنتاج الكلي بسعر المنتج حيث أن:
نسبة الإيرادات إلى رأس المال المستثمر = الإنتاج الكلي بسعر المنتج / رأس المال المستخدم.
16. معدل عائد الدينار الواحد هو عبارة عن مجموع الإيرادات الجارية مقسوم على مجموع المصروفات الجارية حيث أن:
معدل عائد الدينار الواحد = (الفوائد المقبوضة + العمولات المقبوضة + الإيرادات الأخرى + الإعانات المستلمة + الإيرادات التحويلية والأخرى) / (الاستخدامات الوسيطة + الضرائب الغير مباشرة + الإندثار السنوية + المصروفات التحويلية والأخرى).

مفاهيم مؤشرات التحليل المالي لنشاط المصارف والتأمين:

1. رأس المال المدفوع: هو عبارة عن مساهمة المالكين في تمويل المنشأة ويساوي قيمة الأسهم التي يساهم بها المالكون في المنشأة .
2. الإحتياطيات: هي عبارة عن الإحتياطيات الرأسمالية + رصيد الأرباح والخسائر .
3. تخصيصات طويلة الأجل: هو ذلك الجزء من الإيرادات الذي تحتجزه المنشأة لمواجهة أي خسائر متوقعة مستقبلا وتتضمن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط قيمة الأسهم والسندات ومخصص هبوط قيمة العملات الأجنبية وأي مبالغ تقتطع من الإيرادات لمواجهة خسائر أو مصاريف مستقبلية .
4. قروض طويلة الأجل: هي القروض المستلمة من الغير التي تستحق السداد لفترة أكثر من سنة .
5. الودائع الثابتة: هي الودائع لأجل محدد وحين الطلب .
6. ودائع التوفير: هي حسابات التوفير وحسابات الإدخار العقاري .
7. الودائع الجارية: هي كافة الحسابات الجارية الدائنة .
8. الودائع الأخرى: وتشمل حساب المنظمات بالعملات الأجنبية ورواتب العاملين في المنظمات العربية وتأمينات مستلمة ومقبوضات لقاء العمليات المصرفية ولقاء خطابات الضمان ... الخ
9. أحتياطيات عمليات التأمين: ويشمل احتياطي الأخطار غير المنتهية في شركات التأمين إضافة إلى أحتياطيات الطوارئ والاحتياطيات الحسابية .
10. الأوراق النقدية والمسكوكات المصدرة: ويشمل قيمة الأوراق النقدية والمسكوكات التي يصدرها البنك المركزي العراقي .
11. الخصوم المتداولة الأخرى: وتشمل الدائنون ودائنو توزيع الأرباح والقروض القصيرة الأجل التي مدتها أقل من سنة والحسابات الدائنة الأخرى .
12. صافي الأصول الثابتة: هو عبارة عن القيمة الصافية لما تمتلكه المنشأة من الأصول الثابتة ويشمل كلفة الأصول الثابتة والنفقات الإيرادية المؤجلة ومشروعات تحت التنفيذ مطروح منها الإندثار والإطفاءات المتراكمة.
13. القروض: وتشمل القروض المدفوعة للغير الطويلة الأجل التي يكون موعد إستلامها لفترة أكثر من سنة.

14. الإستثمارات المالية: وتشمل مقدار مساهمة المنشأة برؤوس أموال الشركات المحلية أو الأجنبية من خلال شراء الأسهم أو السندات أو الحوالات الخزينة .
15. السلف والسندات المخصومة: وتشمل السلف قصيرة الأجل والحوالات الداخلية والخارجية المبتاعة والسندات والحوالات المخصومة والسحب على المكشوف والتسهيلات المصرفية الأخرى.
16. حسابات جارية لدى المصارف: وتشمل الحساب الجاري لدى البنك المركزي والحسابات الجارية والودائع لدى المصارف الأخرى.
17. الأصول المتداولة الأخرى: وتشمل المدينون والأرصدة المدينة الأخرى .
18. الأصول الأخرى: وتشمل الغطاء القانوني لدى البنك المركزي والضمانات العقارية وسلف الزواج وديون تستحصل تنفيذياً والمساهمة برأس مال الجمعيات وغيرها من الأصول .
19. رسم الخدمة المحتسب: هو عبارة عن قيمة الخدمات التي تقدمها المنشأة للغير بالنسبة للمصارف يساوي الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة أما بالنسبة لشركات التأمين فيقسم إلى قسمين القسم الأول يخص التأمين على الحوادث وإعادة التأمين ويساوي الأقساط المقبوضة – التعويضات المدفوعة أما القسم الثاني فيخص التأمين على الحياة ويساوي الأقساط المقبوضة – (التعويضات المدفوعة – الاحتياطي الحسابي للتأمين على الحياة فقط) .
20. العمولات: هي عبارة عن الإيرادات المستلمة عن تقديم خدمات مالية تتمثل بالخدمات المصرفية وعمولات التأمين والتحويل المالي .
21. الإستخدامات الوسيطة: هي قيمة ما تستخدمه المنشأة في عملية الإنتاج من سلع وخدمات وهي عبارة عن مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية إضافة إلى نفقات خدمات خاصة والعمولات المدفوعة .
22. الضرائب غير المباشرة: هي عبارة عن رسم الطابع المالي ورسم المهنة وضريبة العقار وأي ضرائب ورسوم غير مباشرة أخرى.
23. الإعانات المستلمة: هي المبالغ المستلمة من وزارة المالية عن فروقات الفوائد .
24. الإندثار السنوية: هي مقدار الاستهلاك السنوي لرأس المال الثابت .
25. صافي التحويلات الجارية: هو عبارة عن القيمة الصافية للمبالغ المحولة من وإلى المنشأة ويساوي الإيرادات التحويلية والأخرى – (المصرفيات التحويلية والأخرى + اشتراكات وانتماءات وأقساط التأمين).
26. صافي الفوائد المدفوعة: ويخص شركات التأمين ويساوي الفوائد المدفوعة – الفوائد المقبوضة .
27. صافي إيجارات الأراضي المدفوعة: هي عبارة عن الفرق بين بدل الإيجار المدفوع عن الأراضي المستأجرة مطروح منها بدل الإيجار المستلم عن الأراضي المؤجرة للغير .
28. صافي الربح: هو عبارة عن رصيد حساب الأرباح والخسائر الذي يتضمن نتيجة العمليات الجارية للمنشأة ويساوي إيرادات النشاط الجاري + الإيرادات التحويلية والأخرى – (مصرفيات النشاط الجاري + المصرفيات التحويلية والأخرى) ويتم توزيعه إلى حصة الخزينة وحصة العاملين والأرباح المحتجزة.
29. الأرباح المحتجزة: ويتضمن الاحتياطات الرأسمالية واحتياطي البحث والتطوير واحتياطي الخدمات الإجتماعية والفائض أو العجز المتراكم .
30. حصة الخزينة: ويتضمن ضريبة الدخل وأي مبلغ محول من صافي الربح إلى الخزينة العامة.
31. حصة العاملين: ويتضمن مقدار مساهمة المنشأة في إستقطاعات دائرة العمل والضمان الاجتماعي .

32. الرواتب والأجور: هي عبارة عن ماتدفعه المؤسسة للعاملين مقابل عملهم وتساوي الرواتب والأجور النقدية إضافة إلى المزايا العينية المدفوعة للعاملين وما في حكمها .
33. تعويضات المشتغلين: هي عبارة عن الرواتب والأجور إضافة إلى حصة العاملين من صافي الربح .
34. فائض العمليات: هو عبارة عن صافي القيمة المضافة بالكلفة مطروحاً منها تعويضات المشتغلين .

تحليل المؤشرات المالية التحليلية لإجمالي المصارف

يشير الجدول (1) إلى سيطرة المصارف العامة على سوق الوساطة المالية مقارنة بالمصارف الخاصة حيث نلاحظ أن بالرغم من زيادة رأس مال القطاع الخاص إلا أن المؤشرات الأخرى تشير إلى تفوق القطاع العام حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العام في الإنتاج الكلي بسعر السوق (83.48%) والقطاع الخاص (16.52%) مما أدى إلى زيادة مساهمة القطاع العام على القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية وصافي الربح ولربما يرجع السبب في ذلك إلى ثقة الجمهور بالقطاع العام أكثر من القطاع الخاص ويتبين ذلك من خلال حجم الودائع.

مؤشرات التحليل المالي لإجمالي قطاع المصارف لسنة 2020 ضمنها البنك المركزي العراقي

مليون دينار

جدول (1)

المؤشرات	القطاع العام	%	القطاع الخاص	%	إجمالي القطاعات
رأس المال المدفوع	7,297,600	38.85	11,488,036	61.15	18,785,636
قروض طويلة الأجل	2,236,447	89.65	258,137	10.35	2,494,584
إجمالي الودائع	110,832,587	90.33	11,860,177	9.67	122,692,764
الودائع الثابتة	31,250,701	97.53	789,959	2.47	32,040,660
ودائع التوفير	11,434,920	85.84	1,886,439	14.16	13,321,359
الودائع الجارية	56,652,804	88.54	7,331,808	11.46	63,984,612
الودائع الأخرى	11,494,162	86.12	1,851,971	13.88	13,346,133
الإنتاج الكلي بسعر السوق	4,795,956	83.48	948,790	16.52	5,744,746
الاستخدامات الوسيطة	243,645	57.75	178,246	42.25	421,891
القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق	4,552,311	85.52	770,544	14.48	5,322,855
صافي الربح	2,835,759	86.56	440,143	13.44	3,275,902
تعويضات المشتغلين	422,969	72.49	160,491	27.51	583,459
فائض العمليات	4,089,173	89.10	500,290	10.90	4,589,463

تحليل قطاع المصارف العام:

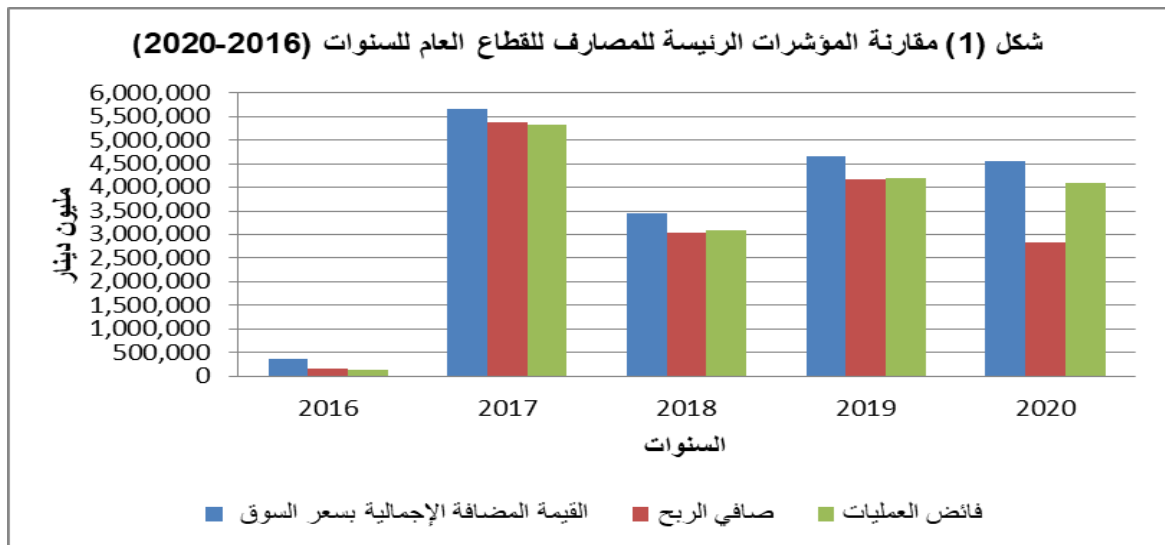
يشير الجدول (2) والشكل (1) إلى تراجع في أداء المصارف العامة والبنك المركزي أذ تشير مؤشرات التحليل المالي لنشاط المصارف للقطاع العام إلى انخفاض الإنتاج الكلي بسعر السوق بنسبة (1.75%) مما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق بنسبة (2.04%) وانخفاض صافي الربح بنسبة (32.18%) ولربما يعود السبب إلى انخفاض حجم الودائع مما يؤدي إلى انخفاض السيولة اللازمة للإقراض.

المؤشرات المالية التحليلية لنشاط المصارف القطاع العام والبنك المركزي ونسب التغير السنوي لسنتي (2019-2020)

مليون دينار

جدول (2)

المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020	نسب التغير السنوي %
رأس المال المدفوع	3,125,600	4,401,600	4,401,600	4,501,600	7,297,600	62.11
قروض طويلة الأجل	567,088	2,171,642	1,993,416	2,448,860	2,236,447	-8.67
إجمالي الودائع	66,073,176	91,535,676	100,760,961	118,269,619	110,832,587	-6.29
الودائع الثابتة	7,336,524	8,005,271	9,975,637	8,650,414	31,250,701	261.26
ودائع التوفير	3,705,660	9,422,836	16,839,497	12,118,768	11,434,920	-5.64
الودائع الجارية	32,942,713	57,336,549	59,777,530	84,711,074	56,652,804	-33.12
الودائع الأخرى	22,088,280	16,771,019	14,168,297	12,789,363	11,494,162	-10.13
الإنتاج الكلي بسعر السوق	504,070	5,853,036	3,736,091	4,881,155	4,795,956	-1.75
الاستخدامات الوسيطة	128,505	183,810	279,539	233,821	243,645	4.20
القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق	375,564	5,669,226	3,456,553	4,647,335	4,552,311	-2.04
صافي الربح	161,346	5,386,387	3,032,776	4,181,156	2,835,759	-32.18
تعويضات المشتغلين	201,612	308,194	318,921	417,090	422,969	1.41
فائض العمليات	143,855	5,316,654	3,096,712	4,187,518	4,089,173	-2.35



تحليل المؤشرات المالية للبنك المركزي العراقي:

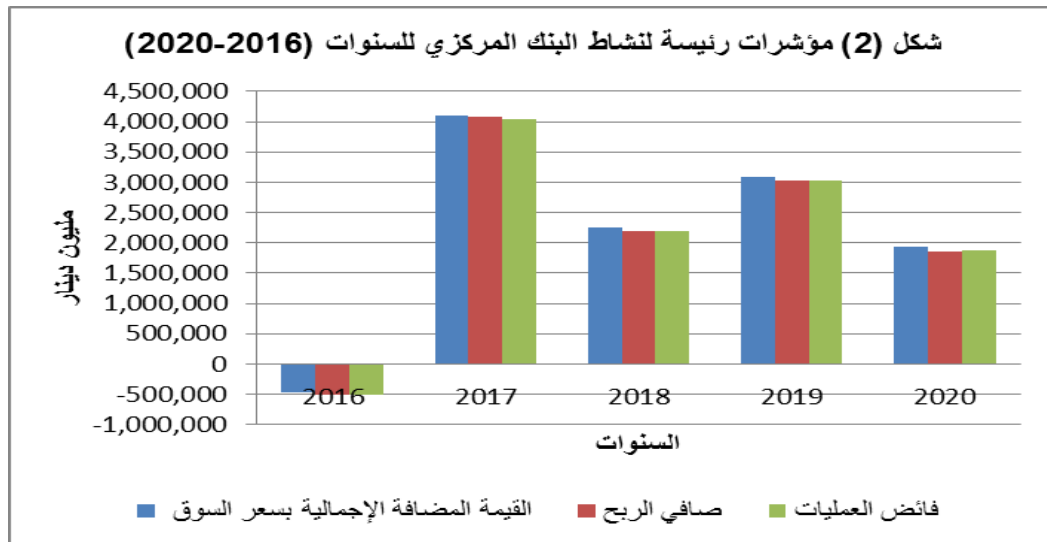
يشير الجدول (3) والشكل (2) إلى تراجع في نشاط خدمات الوساطة المالية للبنك المركزي العراقي حيث تبين مؤشرات التحليل المالي لنشاط البنك المركزي العراقي لسنة 2020 انخفاض الإنتاج الكلي بسعر السوق بنسبة (36.28%) مما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق (37.68%) وانخفاض صافي الربح بنسبة (38.84%) ولربما يعود السبب إلى انخفاض حجم الودائع مما يؤدي إلى انخفاض السيولة اللازمة للإقراض.

المؤشرات المالية التحليلية لنشاط البنك المركزي ونسب التغير السنوي لسنتي (2020-2019)

مليون دينار

جدول (3)

المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020	نسب التغير السنوي %
رأس المال المدفوع	1000000	1000000	1000000	1,000,000	3,000,000	200.00
قروض طويلة الأجل	64677	745322	261082	362,891	31,720	-91.26
أجمالي الودائع	30243238	23730070	26356361	38,210,303	30,731,787	-19.57
الودائع الثابتة	2587500	0	1137500	0	23,401,357	...
ودائع التوفير	0	0	0	0	0	0.00
الودائع الجارية	21181975	21501774	22881609	38,210,303	7,330,430	-80.82
الودائع الأخرى	6473762	2228296	2337252	0	0	...
الإنتاج الكلي بسعر السوق	-424806	4160069	2365579	3,178,778	2,025,579	-36.28
الاستخدامات الوسيطة	35880	57735	104522	84,525	97,236	15.04
القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق	-460686	4102334	2261057	3,094,253	1,928,343	-37.68
صافي الربح	-509559	4074773	2199067	3,031,125	1,853,796	-38.84
تعويضات المشتغلين	34300	34653	49914	53,654	54,169	0.96
فائض العمليات	-509559	4049751	2199067	3,031,125	1,865,350	-38.46



تحليل قطاع المصارف الخاص:

يشير الجدول (4) والشكل (3) إلى انخفاض رأس المال المدفوع وانخفاض الودائع لنشاط المصارف الخاصة بسبب عدم صدور ميزانيات بعض المصارف عند اعداد التقرير وهناك تحسن في نشاط المصارف الخاصة إذ تبين مؤشرات التحليل المالي لقطاع المصارف الخاص لسنة 2020 إلى زيادة في الإنتاج الكلي بسعر السوق بنسبة (32.93%) مما أدى إلى زيادة في القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق بنسبة (54.37%) وزيادة صافي الربح بنسبة (122.075%).

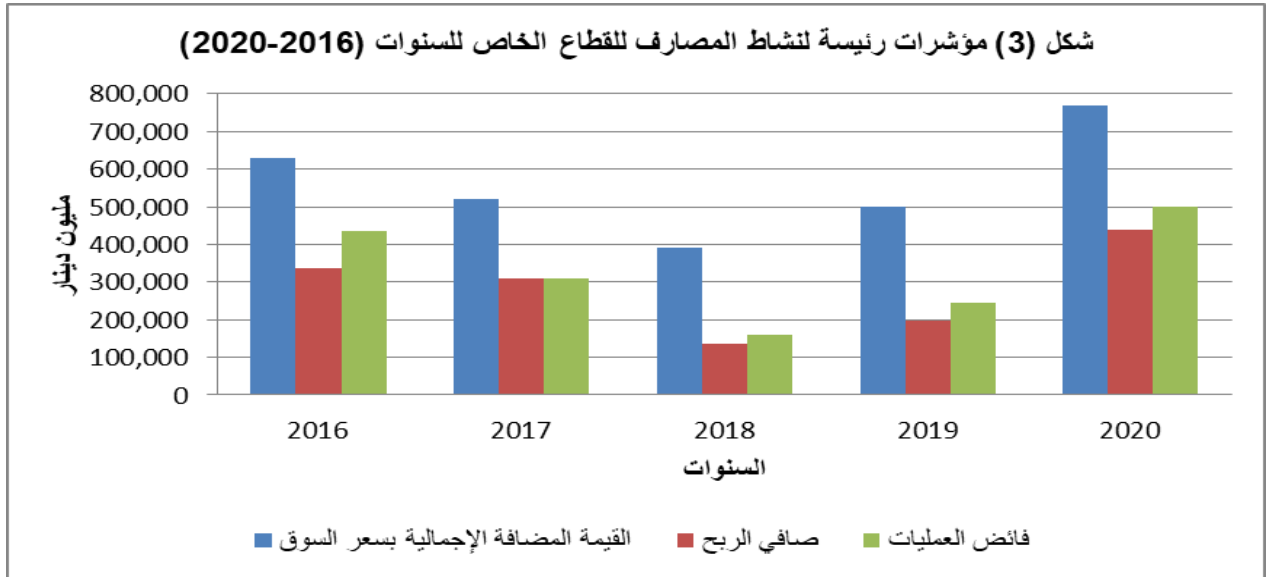
المؤشرات المالية التحليلية لنشاط المصارف القطاع الخاص ونسب التغير السنوي لسنتي (2020-2019)

مليون دينار

جدول (4)

المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020	نسب التغير السنوي %
رأس المال المدفوع	8,036,160	8,262,940	10,848,468	11,950,805	11,488,036	-3.87
قروض طويلة الأجل	31,622	32,639	57,028	246,749	258,137	4.62
أجمالي الودائع	7,724,079	8,353,682	10,934,130	12,588,358	11,860,177	-5.78
الودائع الثابتة	374,145	374,846	735,691	1,200,364	789,959	-34.19
ودائع التوفير	1,426,334	1,511,922	1,626,969	1,572,374	1,886,439	19.97
الودائع الجارية	4,057,623	4,966,509	6,864,298	7,706,147	7,331,808	-4.86
الودائع الأخرى	1,865,978	1,500,404	1,707,172	2,109,473	1,851,971	-12.21
الإنتاج الكلي بسعر السوق	746,254	685,183	602,851	713,752	948,790	32.93
الاستخدامات الوسيطة	116,305	166,359	211,037	214,603	178,246	-16.94
القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق	629,950	518,824	391,815	499,149	770,544	54.37
صافي الربح	337,020	310,700	137,173	198,200	440,143	122.07
تعويضات المشتغلين	134,322	140,708	165,113	181,822	160,491	-11.73
فائض العمليات	436,606	309,855	161,274	244,557	500,290	104.57

شكل (3) مؤشرات رئيسة لنشاط المصارف للقطاع الخاص للسنوات (2020-2016)



تحليل المؤشرات المالية التحليلية لإجمالي نشاط التأمين:

يشير الجدول (5) والشكل (4) إلى انخفاض رأس المال المدفوع بنسبة (6.94%) وأن هذا الانخفاض سببه عدم صدور ميزانيات بعض شركات القطاع الخاص عند اعداد التقرير وهناك زيادة في الإنتاج الكلي بسعر السوق بنسبة (39.88) الا أنه انخفضت القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق بنسبة (17.45%) وانخفض صافي الربح بنسبة (15.40%) بسبب زيادة الاستخدامات الوسيطة.

مؤشرات التحليل المالي لإجمالي نشاط التأمين لسنة 2020 (العام والخاص)

مليون دينار

جدول (5)

المؤشرات	القطاع العام	%	القطاع الخاص	%	إجمالي القطاعات لسنة 2020	إجمالي القطاعات لسنة 2019	نسبة التغير السنوي %
رأس المال المدفوع	32,000.00	10.52	272,049.77	89.48	304,049.77	326,718.00	-6.94
الإنتاج الكلي بسعر السوق	115,823.76	55.36	93,383.05	44.64	209,206.82	149,566.70	39.88
الاستخدامات الوسيطة	61,894.29	50.89	59,738.72	49.11	121,633.01	43,485.10	179.71
القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق	53,929.47	61.58	33,644.33	38.42	87,573.80	106,081.60	-17.45
صافي الربح	36,770.81	56.81	27,951.56	43.19	64,722.37	76,501.70	-15.40
تعويضات المشتغلين	14,588.67	76.46	4,491.85	23.54	19,080.52	20,090.70	-5.03
فائض العمليات	36,143.93	59.45	24,654.94	40.55	60,798.87	75,901.60	-19.90

شكل (4) مؤشرات التحليل المالي لنشاط التأمين للقطاعات العام والخاص لسنة 2020

